The Cordoba Update

نوفمبر - سبتمبر 2017

أخبار المؤسسة

الأحداث السابقة

الاجتماع الثالث لأرضية الشرق الأوسط: حول تعزيز التماسك الاجتماعي والتفاعل من خلال مفهوم المواطنة، تشرين الأول 2017: https://goo.gl/xAPcpg

مناقشة عن موضوع "الدين - مصدر الصراع أو الطريق إلى السلام؟ دور الدين في منع العنف"، أسبوع السلام في جنيف، تشرين الثاني 2017: https://goo.gl/AiYNaf

ورشة عمل، "تقييم تحالف النداء والنهضة"، تونس، أيلول 2017: https://goo.gl/23FNgd

قرطبة في وسائل الإعلام

ورشة اسطنبول 2: مبادرات لبنانية وعراقية للمصالحة وحوار عن أزمات المنطقة.
عربي21: ورشة اسطنبول 2: مبادرات لبنانية وعراقية للمصالحة وحوار عن ازمات المنطقة

ملتقى الجمعيات الانسانية يوزع حصصا غذائية في مخيم الحكمة، البقاع، لبنان.
جنوبية: «ملتقى الجمعيات الإنسانية» يوزّع حصصا غذائية في مركز إيواء «الحكمة»
دنيا الوطن: ملتقى الجمعيات الانسانية يوزع حصصا غذائية في مخيم الحكمة

"الإعلام المهني" تبحث آليات حماية الصحفيين والمؤسسات الإعلامية.
الشرق: "الإعلام المهني" تبحث آليات حماية الصحفيين والمؤسسات الإعلامية

تستكشف لجنة أسبوع السلام في جنيف دور الدين في وقاية العنف.
Ekklesia: Geneva Peace Week panel explores role of religion in preventing violence

المبادرات الأوروبية للإصلاح الإسلامي؛ لماذا، وإلى أي نهاية؟
Middle East Monitor: European initiatives for Islamic reform; why, and to what end?

The Cordoba Foundation of Geneva – 15 years of Peace Promotion (2002-2017)
Klvin Mag: The Cordoba Foundation of Geneva, 15 years of Peace Promotion and Mediation

الافتتاحية

أعزائنا القرّاء،

تنتهي سنة 2017 في غضون أيام قليلة. وخلال هذه الأشهر الاثني عشر، حصد العنف في سوريا والعراق واليمن وليبيا وفي أماكن أخرى في العالم عشرات الآلاف من المواطنين، وأدّى إلى ظروف معيشية لا تطاق لعشرات الملايين، وإلى تدمير مدنٍ بأكملها مثل حلب والموصل. وإن كانت هذه السنة قد شهدت أفول تنظيم "الدولة الإسلامية"، فإنّ الأسباب الجذرية للتطرّف والظروف المؤدية إلى انتشار العنف لا تزال للأسف قائمة، والكثير من الخلافات العنيفة التي لم تجد حلًا إلى الآن والصدمات التي لم تُعالج بعدُ تنذر باستمرار هذا العنف.

كان لمؤسسة قرطبة في جنيف نشاط مزدحم في شمال افريقيا والشرق الأوسط ومنطقة الساحل، ونشكر المانحين على دعمهم القيّم في هذه الأوقات الصعبة. إنّنا نجدّد التزامنا اليومي بتعزيز السلم وبالعمل على تشجيع الحوار في سياقات صعبة من الاستقطاب الأيديولوجي أو الطائفي أو العرقي.

في هذا العدد من نشرتنا ستطّلعون على مساهمتين: الأولى عبارة عن تحليل، بقلم الأخضر غطاس، للوضع في تونس بعد سبع سنوات من اندلاع ثورة 2010-2011، والثانية عبارة عن تقرير، من إعداد أوريليان جولي، عن المائدة المستديرة التي شاركت في تنظيمها مؤسستنا في إطار أسبوع جنيف للسلم 2017، بشأن دور الأديان والفاعلين الدينيين في الوقاية من العنف وتعزيز السلام، أحد المواضيع الرئيسية التي تشتغل عليها مؤسستنا.

نأمل أن تأتي سنة 2018 بالسلم والاستقرار، ونتمنّى لكم موسم أعياد سعيد.

Cordoba Foundation of Geneva
Chemin des Vignes 2bis
1209 Genève Switzerland
+41 (0)22 734 15 03
info@cordoue.ch
www.cordoue.ch

الثورة التونسية بعد سبع سنوات

في مثل شهر نوفمبر هذا وقبل ثلاثين عاما، استولى زين العابدين بن علي السلطة في تونس، منهيًا بذلك سيطرة الرئيس المتهالك الحبيب بورقيبة الذي حكم البلاد منذ استقلالها عام 1956. وعد بن علي بتطبيق إصلاحات سياسية تجاوبت معها أطياف عريضة من الطبقة السياسية التونسية بما في ذلك الإسلاميون. غير أنّ تلك الآمال سرعان ما خابت وتلاشت عقب حملة القمع التي تلت الانتخابات العامة لعام 1989 حيث شاركت فيها حركة النهضة بقوائم مستقلة واحتلت فيها المركز الثاني بعد الحزب الديموقراطي الدستوري لبن علي، ولم يُستثن من القمع اليساريون أيضا. ومع مطلع العام 2011 كان بن علي قد نجح في توحيد أغلب التونسيين ضدّ حكمه المتسلّط، ممّا أفضى إلى شروع التونسيين في عملية تحوّل سياسي لا تزال سارية منذ سبع سنوات.

يُحتفى بالعملية السياسية في تونس على أنها الاستثناء الوحيد لانتفاضات الربيع العربي نظرًا للنجاح النسبي الذي حققته، ويعلّل مختلف المحللين ذلك بعدد من الأسباب والتفسيرات، منها الدور الحيوي للمجتمع المدني، والمستوى التعليمي العالي، والبنية المتجانسة لنسيج المجتمع التونسي وكذا محدودية المصالح الجيوإستراتيجية للبلد. غير أنّ العامل الأكثر أهمية هو تراكم خبرات الحوار وبناء التحالفات بين السياسيين وممثلي المجتمع المدني على اختلاف مشاربهم، خصوصا بين العلمانيين اليساريين من جهة، والإسلاميين من جهة أخرى. ولذلك يحاجج الذين شاركوا في مبادرة حوار 18 أكتوبر 2005 أنّه من الصواب القول أنّ ثمرة تلك الخبرة سهّلت الوصول إلى الاتفاق الذي تشكّلت به حكومة الترويكا في 2012.

إن التحوّلات السياسية التي تعقب انتفاضات شعبية هي عمليات يصعب مجاراتها لأنّها تُخرج إلى السطح كل التناقضات المكبوتة في ظل النظام المتسلّط. وكان من غير الممكن أن تتجنّب حكومة الترويكا عقبات عويصة هدّدت مشروع التغيير الديموقراطي برمّته. وزيادة على المعارك الإيديولوجية بين الإسلاميين والعلمانيين، سمحت انتفاضة 2011 ببروز الصوت السلفي كفاعل سياسي جذب إليه أعدادًا غفيرة من الشباب التونسي. ونجح الحوار الوطني خلال 2013-2014 في تأمين إجماع توافقي حول قضايا حالت دون كتابة مسودة دستور جديد في المجلس التأسيسي لعام 2011 أين تمّ تفادي قضايا رئيسية أو صياغتها بضبابية، بالإضافة إلى أنّ الصوت السلفي السياسي لم يكن ممثّلا رسميًا على طاولة المفاوضات بين حركة النهضة وأندادها السياسيين بقيادة نداء تونس. ولعلّ تلك المعطيات تفسّر إلى حدّ ما العنف السياسي الدموي الذي رافق الشهور الأولى لفترة ما بعد الترويكا في ظل حكومة حبيب الصيد عام 2015. وبارك المجتمع الدولي دستور 2014 معتبرًا إيّاه فريدًا من نوعه في العالم العربي، ونالت الهيئة الرباعية التي نظمت الحوار جائزة نوبل للسلام.

مع مباشرة التونسيين للانطلاقة جديدة تحت قيادة نداء تونس هذه المرة، تجدّدت آمال كبيرة لدى عموم التونسيين غذّتها حملات إعلامية دعمت النداء ووعوده الانتخابية. بيد أنّ الواقع كان أكثر تعقيدًا من مجرّد الفوز على النهضة في الانتخابات، كما استنتج ذلك نداء تونس عندما شرع في تشكيل الحكومة. وعايش الرئيس باجي قايد السبسي بروز تصدّعات مزّقت تحالف العلمانيين ضد النهضة، واستخلص من ذلك حاجته إلى وجود النهضة في الحكومة حتى لا تلعب دور حكومة الظل في البرلمان. وأدّى ذلك القرار إلى انفراط عقد تحالف 2014 للعلمانيين مما دفع بالجبهة الشعبية إلى المعارضة. وبعد فترة وجيزة بدأت هزات داخلية تقوّض نداء تونس نفسه بسبب الصراع على القيادة تمّ تسويقها على كونها اختلافات في التوجهات السياسية. يتباين الخلاف بين أعضاء حاليين وسابقين من نداء تونس في تقييم تلك الوقائع، ويثير بعضهم التوافق بين السبسي وراشد الغنوشي في باريس 2013، كما يُفسّر ذلك آخرون بالالتزام الجاد للرئيس السبسي بالنأي بنفسه عن السياسات الحزبية الضيقة والحرص على المصلحة العليا للوطن، مثلما يتعيّن فعله على أي رجل دولة، خصوصًا خلال المراحل المفصلية في تاريخ البلاد.

تمكّن تحالف النداء والنهضة من الصمود لثلاث سنوات لحدّ

الآن، وأصبحت النهضة بذلك القوة السياسية الأولى في البرلمان عقب سلسلة من الانقسامات في حزب النداء وكتلته البرلمانية. أدّى هذا الواقع، الذي كان لحدّ الآن غير متوقّع، إلى خلخلة المجتمع المدني التونسي والمشهد السياسي مما دفع إلى إعادة تموقع لتحالفاته. وفي حين تبحث قيادة الحزبين السياسيَين رؤى وتصورات لمأسسة التحالف ضمانا لاستمراريته للعقد القادم، تكرّر مجموعات سياسية علمانية أخرى المحاولات لتشكيل جبهات جديدة لإنهاء ذلك التحالف. في المقابل لا تقف جماهير النداء والنهضة على نفس المسافة التي تقف عليها قياداتها من التحالف، ولم تستسغ بعض الأطياف من شباب النهضة، في الجنوب التونسي خصوصًا، هذا التحوّل في ولاء حركتهم من الرئيس السابق المنصف المرزوقي إلى القايد السبسي، البورقيبي المناوئ للنهضة. وينطبق نفس الشيء على شباب النداء الذين تمّ تجنيدهم وتعبئتهم من منطلقات مناهضة للإسلاموية، لكنهم يجدون أنفسهم اليوم مضطرين للتعايش مع النهضة. ويعتبر عدد من المعارضين أنّ هذا التحالف بين الحزبين الكبيرين يقتل روح التعددية والتنافس السياسي السليم، بل ويعتقد بعضهم أنّ هذا التحالف سيؤدي إلى إعادة انتاج نفس البيئة التي أجّجت انتفاضة 2011.

يطرح خبراء الشأن التونسي ووجوه سياسية تونسية تقييمات متباينة لاستراتيجية الانتقال السياسي المتّبعة. ويحاجج البعض بأنّ إجراء انتخابات محلّية مسبقة كان من شأنه أن يجنّب تونس كلّ العنف السياسي والأزمة الاقتصادية التي واجهتها خلال السنوات السبعة الأخيرة؛ ذلك أنّ الأسباب الجذرية التي أوقدت جذوة الانتفاضة في المناطق الداخلية المهمّشة لم تتم معالجتها بعدُ، مما يُفسر تكرار الاضطرابات في تلك المناطق. وفي مقابل ذلك دفع النقاش المطروح حول مشروع قانون المصالحة الاقتصادية الذي يُراهن عليه كل من النهضة والنداء إلى تغيّر في خطوط التماس الإيديولوجية التقليدية نحو مقاربة جديدة بين بعض شباب الإسلاميين واليساريين الذين يرفضون القانون باعتباره رخصة لتكريس سياسة اللاعقاب.

بعد مرور سبع سنوات يمكن للملاحظ معاينة أربع قضايا خلافية تعيشها تونس اليوم. أولًا، قضية التحالف بين نداء تونس والنهضة. ثانيًا، طبيعة النظام السياسي. ثالثا، الدور السياسي للاتحاد العام التونسي للشغل. رابعًا وأخيرًا، استعجالية إجراء انتخابات من عدمها. وتشكّل هذه القضايا أهم العقبات في طريق التحوّل الديموقراطي في تونس. لكن هناك أيضًا مظاهر أخرى للتحوّل تساهم بدورها في الاضطراب الاجتماعي زيادة على الأزمة الاقتصادية. هناك الكثير الذي يمكن فعله للتعامل مع إرث الماضي. فقد مرّت هيئة الحقيقة والكرامة بتجربة واعدة لكن لا يوجد إجماع على تفويضها والدور المنوط بها لدى الطبقة السياسية التونسية، ولايزال الانقسام الإيديولوجي الإسلامي-العلماني يؤزّم النقاش السياسي في البلاد مثلما أثارته دعوة الرئيس السبسي إلى إصلاح قانون المواريث لتعزيز التوزيع المتساوي بين جميع المواطنين في الدولة المدنية كما ينصّ عليه دستور البلاد.

تحالف الحزبين الكبيرين: يتّفق نداء تونس مع النهضة على كون تحالفهما المبني على توافق باريس هو تحالف حيوي لنجاح العملية الانتقالية، بل وترى النهضة وجوب تطوير التحالف ومأسسته من أجل إيجاد استراتيجية مدعومة من الحزبين في البرلمان والحكومة خلال السنوات الخمسة – وحتى السنوات العشرة – القادمة لتكريس الانتقال. وفي المقابل تتخوّف أحزاب أخرى من كون تحالف الحزبين الكبيرين يمهّد الطريق لعودة الحكم السلطوي، ويفضلون حكمًا توافقيًا يشارك فيه جميع الفاعلين السياسيين (الأحزاب الصغيرة أو الكبيرة من داخل أو من خارج البرلمان). هذه الديناميكية انعكست في مناورتين سياسيتين مؤخرًا عندما توافق كل من نداء تونس والنهضة وحزب الاتحاد الوطني الحرّ لسليم الرياحي على دعم مترشح واحد لترأس الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات، وقد صوّتوا بالفعل لصالح محمد تليلي منصري منتصف نوفمبر. وردًّا على ذلك تأسّست كتلة برلمانية جديدة تحت مسمّى الجبهة التقدمية البرلمانية شكّلتها كتلة الحرة لمحسن المرزوقي مع كتلة الديموقراطيين، وأعلنت هذه الجبهة عن هدفها المتمثل في"استعادة توازن القوى في الشؤون البرلمانية وضمان الاستقرار السياسي"، لكن لم يمض على ولادتها بضعة أسابيع حتى بدأت تطالب بمواجهة تحالف النداء والنهضة بشكل عام.

طبيعة النظام السياسي: هناك دعوات متزايدة لمراجعة وتعديل النظام السياسي الهجين حاليا، وهو نظام

نصف برلماني نصف رئاسي. يرى البعض في نداء تونس أن هذا يضمن أفضل الشروط الممكنة لنجاح الفترة الانتقالية (إعادة بعث الاقتصاد، التصويت على التشريعات والسياسات العمومية الضرورية). كما يحاججون بأن ما تحتاجه تونس هو قانون انتخابي يؤسس لحكم حزب الأغلبية. تلك الدعوات لا تدعو بالضرورة إلى تعديل دستور 2014 لكنها تصرّ على ضرورة القيام بإصلاحات. وتثير هذه الدعوات حفيظة الأحزاب السياسية الصغيرة في تونس وتعتبر مثل هذه الخطوة من شأنها أن تشكّل تمهيدًا لعودة الحكم السلطوي، حجّتهم في ذلك أنّ المؤسسات التي جاء بها دستور 2014 لم يتم تفعيلها بعدُ، ممّا يحول دون إصدار أيّ حكم على استدامة الدستور الجديد من عدمها.

وفي حوار بثّه تلفزيون القناة الوطنية الأولى في برنامج "نأتيك بالأخبار"، بتاريخ 18 سبتمبر2017، قال السبسي أنّه يتفهّم لماذا يدعو البعض لإجراء إصلاحات للنظام الهجين، ورغم أنّ الدستور الحالي يخوّله القيام بمثل هذه الإصلاحات، إلّا أنّه في كل الأحوال لن يفعل. في نفس الوقت أضاف بأنّ البرلمان حرّ في إطلاق المبادرة؛ بعبارة أخرى هو يترك الباب مفتوحًا لذلك.

سياسيًا، يعتبر مناوئو النهضة أنّ النظام الرئاسي سيضمن لمناوئيها السيطرة على الرئاسة (وهي آخر حصون العلمانيين في تونس). وسبب ذلك هو قناعتهم أنّ النهضة ستسيطر على المجالس المحلية والجهوية، كما لديها الأغلبية البرلمانية الآن. ومن جهتها لا تبدي النهضة موقفًا واضحًا من هذه القضية، فخلال سنوات حكومة الترويكا طالبت النهضة أوّلًا بنظام برلماني (مقتنعين بشعبيتهم)، لكن بعد أزمة 2013 وافقت على النظام الحالي الهجين، ومنذ بداية التحالف بين النداء والنهضة حرص عدد من مستشاري الغنوشي، على غرار لطفي زيتون، على الدفع من أجل مصالحة شاملة ونظام رئاسي. من جهته يشهد مجلس شورى النهضة انقسامًا حول الموضوع، ويعتقد البعض أنّه إذا كان لابد من الإصلاحات فإنّ خيار النهضة لابد أن يكون النظام البرلماني، ليس من أجل الحسابات الحزبية الضيقة، بل لمنع عودة الممارسات الاستبدادية للحكم الرئاسي الذي قاسى تحته الإسلاميون كثيرًا.

الدور السياسي للاتحاد العام التونسي للشغل:

عبّر عناصر من نداء تونس وحتى بعض اليساريين عن رفضهم الشديد للدور السياسي للاتحاد التونسي للشغل، فهم يرون أنّ اتحاد الشغل يجب أن يتوقف عن ممارسة الضغط السياسي على الحكومة والنظام السياسي (من خلال الجبهة الشعبية). وبطبيعة الحال فإنّ هذه القضية تُعدّ شائكة في تونس بالنظر إلى الدور الذي لعبه الاتحاد العمالي في نضال الاستقلال وبناء الدولة منذ ذلك الحين. بالإضافة إلى ذلك لعب الاتّحاد العمالي دورًا فاعلًا في سقوط نظام بن علي وحكومة الترويكا، وكان طرفًا أساسيًا في الحوار الوطني لـ 2013-2014. ومنذ انهيار التحالف الموقّت بين نداء تونس والجبهة الشعبية بسبب إدماج النهضة في حكومة 2015 فقد تصاعد التوتّر إلى مستويات غير مسبوقة خصوصا بعد تصويت الجبهة الشعبية واتحاد الشغل ضد قانون المصالحة الإدارية. ففي الحوار التلفزيوني آنف الذكر هاجم الرئيس السبسي علنًا وبشدّة حمة الهمامي، زعيم الجبهة الشعبية، بعبارات ذات مضامين سلبية؛ كان بإمكان الرئيس استعمال مفردات أخرى إلاّ أنّه اختار كلمة مثقلة في الاصطلاح الديني (فاسق)، وقد أسال اللقاء الكثير من الحبر وأثار لغطًا في وسائل الإعلام الثقيلة وعلى منصات التواصل الاجتماعي.

غياب الإجماع حول الضرورة الملحّة لإجراء انتخابات محلية: الخلاف حول ضرورة إجراء انتخابات محلية أدّى إلى تأجيلها إلى ربيع 2018. يرى مناوئو النهضة أنّ إجراء انتخابات محلّية في الوقت الراهن غير ممكن تقنيًا نظرًا لعدم جاهزية قانون الإدارة المحلية للنقاش والتصويت، إضافة إلى أن الهيئة الانتخابية المكلّفة بتنظيم الانتخابات قد تمّ بالكاد ترميمها مؤخرًا. زيادة على هذه الأسباب التقنية، يرون بأنه من الأفضل، لتعبئة المصوّتين وتوفير الميزانية وتفادي الإرهاق الانتخابي، المزاوجة بين الانتخابات المحلّية والانتخابات الجهوية القادمة منتصف 2018. وتعتبر النهضة تلك الحجج واهية وغير مؤسّسة، وأنّ السبب الحقيقي الذي جعل الأحزاب الأخرى تسير بخطى متثاقلة في هذا الموضوع هو الخوف، حيث أن النهضة في تقديرهم، وعكس بقية الأحزاب، جاهزة للانتخابات التي ستمنحها تقدمًا في الانتخابات التشريعية والرئاسية نهاية 2019.

ينعكس ذلك الخلاف في البرلمان، فقد قضت الكتل البرلمانية شهورًا من الجدل قبل أن تتّفق في النهاية على انتخاب رئيس للهيئة المستقلة لمراقبة الانتخابات في شهر نوفمبر 2017. وتتخوّف النهضة من أنه حتى شهر أبريل الذي تطرحه المعارضة كتاريخ للانتخابات ليس مؤكدًا بسبب تصاعد أصوات للمزاوجة وتأجيل الانتخابات. يشكّل هذا ملفًا إضافيًا في الاجندة السياسية مطلع العام القادم. وفي

انتظار ذلك يتصاعد التذمر على المستوى المحلي فيما تفضّل الأحزاب الصغيرة التي ليس لها ما تخسره على ضرورة تنظيم الانتخابات في آجالها بغض النظر عن الرابح من الحزبين لأهمية ذلك بحسبهم في ترسيخ الثقافة الديمقراطية في هذه المرحلة التأسيسية للجمهورية الثانية. وبالمقابل يعتقد خصومهم السياسيين بأن الذهاب إلى الانتخابات دون إحراز توافق واسع يهدّد الانتقال السياسي أكثر من تأجيل الانتخابات.

(*) لمزيد من المعلومات حول برنامج شمال إفريقيا، يرجى الاتصال بالأخضر غطاس (lakhdar.ghettas@cordoue.ch)

الدين - مصدرٌ للنزاعات أم سِراطٌ للسلم؟ دور الدين في الوقاية من العنف

وفقًا للدراسات التي أجراها برنامج أوبسالا للمعطيات المتعلقة بالنزاعات (UCDP)، عرفت النزاعات المترتبة عن تناقضات دينية تناميًا كبيرًا حيث زادت نسبتها من 2% في 1975 إلى أكثر من 50% في 2013. ولا يوجد تفسير شامل لهذا التغيير، إلا أنه بالإمكان فهم هذه الظاهرة عن طريق دراسة العمل الذي تمّ خلال الـ 30 سنة الأخيرة. وفي الوقت الذي يبدو فيه ممكنًا حل النزاعات غير المرتبطة بالأديان بأساليب وأدوات الوقاية المعروفة، فإن فهم التعارضات الدينية والتدابير الوقائية الخاصة بها تعرف نقصًا مقلقًا. في غضون ذلك، لا تزال المنظمات الدينية تحظى بالاعتبار خاصة بسبب قدرتها الكبيرة في مجال إرساء السلام. وسواء أكانت بمثابة فاعل شرعي من أجل ترقية السلم على الصعيدين المحلي أو الدولي، أو بفعل القدرة على تقديم الإعانة الإنسانية، تضطلع المؤسسات الدينية بدور في حلّ النزاعات.

في الثامن من نوفمبر/تشرين الثاني 2017، نظمت مؤسسة قرطبة بجنيف بالتشارك مع شبكة صُنّاع السلام التقليديين والدينيين (NRTP)، ومعهد أبحاث السلام في أوسلو (PRIO)، ومبادرة السلام الشامل والانتقال (IPTI)، والمجلس العالمي للكنائس (WCC)، ندوة نقاش حول دور الدين في الوقاية من العنف. وقد تولّت الدكتورة تانيا بافنهولز (Thania Paffenholz) من مبادرة السلام الشامل والانتقال إدارة الجلسة التي عرفت حضور كاترين جارمون (Catherine Germond) من مؤسسة قرطبة بجنيف، والدكتور محمد السنوسي من شبكة صناع السلام التقليديين والدينيين (NRTP)، وبيتر بروف (Peter Prove) من المجلس العالمي للكنائس (WCC)، والقس تروند باكفيغ (Trond Bakkevig) من معهد أبحاث السلام في أوسلو (PRIO).

يمثّل النقاش الآتي عرضُه اقتباسًا من الحجج المستخدمة من قِبل المشاركين، ورئيسة الجلسة وكذا بعض الحضور.

اعتبر الدكتور محمد السنوسي أنّ الدين شأنه شأن الطاقة، يمكن استخدامها للخير كما للشر، وللسلام كما للحرب. والدين قادر على تأجيج ومفاقمة النزاعات، كما أنه قادر على حلحلتها. وعندما تفشل المؤسسات السياسية وتفقد مصداقيتها، فإنّ الدين كشبكة اجتماعية قابلة للتمدّد بشكل سريع، يلعب دورًا حاسمًا في ترقية السلم والوقاية من العنف. ولذا، فإنه من غير المنطقي العمل على إرساء سلام دائم دون التشاور مع الزعامات الدينية. ومن ثمة، فإنّ ترقية سلام شامل تتطلّب مقاربة تُشرك الزعامات الدينية بغية التوصّل لمسار سلمي دائم، لا إقصائي وشامل.

بغية استيعاب دور الدين وعلاقته بالسلم والخلاف، ينبغي بادئ ذي بدء التمييز بين الدين والفاعلين الدينيين، من أجل عدم السقوط في فخ الالتباس. فالفاعلون الدينيون بقدرتهم على تفسير الدين، يتواجدون في الصدارة سواء في النزاعات أو في حالات السلم. ومن جانبها، اعتبرت الدكتورة تانيا بافنهولز (Thania Paffenholz)، أن النزاع الديني في حدّ ذاته ليس له وجود في الواقع. في المقابل، يتمّ استخدام الأديان في النزاعات السياسية وبالتالي يجري تسييسها. وقد صار تسييس الفاعلين الدينيين في النزاعات من أجل رهانات سياسوية ظاهرة عالمية أكثر حضورًا في الأحداث المستجدّة. ممّا أدّى إلى بروز هذا الإطار الجديد من التقاطع بين الأديان والنزاعات. ويمكن رصد استغلال الدين لأغراض سياسية في عدد كبير من الأمثلة، من التطرّف إلى غاية "الربيع العربي"

الذي استُغِلّت خلاله المسائل الدينية على نطاق واسع. وفي الوقت الحالي، يعزى المفهوم الضمني السلبي للربط بين الدين والنزاعات على نطاق واسع للإسلام. وتأسّف الدكتور محمد السنوسي على وجود هذا الربط بين العنف والتطرّف الفكري، والإسلام لأن التعاليم الأساسية للإسلام تعزّز وتحفّز وتحثّ على السلام. وبشكل أدقّ، لفت القسّ ترووند باكفيغ (Trond Bakkevig) النظر إلى عدم وجود دين عنيف أو دين مسالم، وإلى وجود بالأحرى فاعلين دينيين وتفسيرات عنيفة أو سلمية لا غير.

ولكي يساهم فاعلون دينيون في الوقاية من خلافات عنيفة مرتبطة بإيديولوجيات دينية وفي حلّها، أوضح القسّ باكفيغ (Bakkevig) أنه من الضروري أن يضع رجال الدين النصوص الدينية في سياقها بشكل ملائم وجذّاب، ومن جهة أخرى أن لا يكتفوا بالاعتماد على أديانهم وأن يدرجوا روايات من أديان أخرى من أجل خلق التفهّم والتسامح. ويمكن أن يتجلّى هذا السلوك أيضا في حرية الولوج إلى البنايات الدينية وفي مواقفها في الترويج لمفاهيم اللاإقصاء والتلاحم على نطاق واسع. وأضافت كاترين جارمون (Catherine Germond) من مؤسسة قرطبة بجنيف أن الوقاية من العنف تبدأ من خلال التماسك الاجتماعي، لاسيما عن طريق التركيز على دور النساء. وقد تمّ رصد مسار كهذا بشكلٍ بارز في المشروع الذي أدارته مؤسسة قرطبة بجنيف في المغرب الأقصى حول التخفيف من التوترات بين العَلمانيين والإسلاميين، حيث طُلب خلاله من النساء السلفيات المشاركة. فتفاجأ المشاركون العَلمانيون وكانوا مذهولين حينما سألتهم مشاركة سلفية إذا ما كانوا يريدون التحاور باللغة العربية أو الانجليزية أو الفرنسية. ومكّن ذلك من تقويم أحكامهم المسبقة إزاء النساء السلفيات اللواتي يُعتبَرن رجعيات وغير متعلّمات، ممّا سمح بانبثاق اعتبارات جديدة. ويسمح تكييف هيكلة المقاربة إزاء المشروع بالتأثير بشكل مباشر على الصور النمطية داخل المجتمع ذاته ويمكن أن يساهم بالتالي في تقوية اللحمة الاجتماعية.

علاوة على ذلك، لفت القسّ ترووند باكفيغ (Trond Bakkevig) النظر إلى أهمية الإقرار بأنّ كلّ دين يتضمّن في تاريخه قدرًا من العنف. فالإنجيل مثلًا مليء بالتطهير العرقي على حدّ تعبيره. ونتيجة لذلك، ينبغي أن يكون الجميع قادرًا على طرح الأسئلة حول هذا العنف في دينه من أجل التمكّن من إيجاد حلول لبناء السلم والحدّ من العنف. فللأسف، تركّز بعض المجموعات المتطرّفة العنيفة على هذه التوجّهات العنيفة من التاريخ الديني بغية العمل على إنجاح مخططاتها. وهكذا سيسمح التركيز على تراث العنف الموجود في كلّ دين لكلّ فرد بالتمعّن في أدبياته الخاصة ضمن دوائره الدينية. كما أنّ وعي كلّ فرد بالصور النمطية التي يستعملها ضروري من أجل التمكّن من التعامل مع التنوّع ومع المحن. ومثلما شرحت كاترين جارمون، من الرائج أنّ بعض الطوائف تختار الانعزال وأنها لا ترغب في المشاركة في أية مشاريع وساطة. ولكن مع ذلك ينبغي التواصل مع هذه الطوائف بغية التثبّت من هذه الفرضيات وإيجاد مداخل لاستطلاع الشروط التي تسمح ببدء الحوار.

أكد بيتر بروف (Peter Prove) مدير لجنة الكنائس والشؤون الدولية لدى المجلس العالمي للكنائس، أنّ الوصول إلى وقاية دائمة وفعالة من النزاعات والعنف مشروع طويل الأمد يمكن أن يتأثّر بشكل كبير بإدراج الجيل الجديد. فكلّما صار المجتمع تعدّديا أكثر، كلّما صار تعريف هويته ضروريا أكثر. ويصبح إيجاد هوية والشعور بالانتماء مركزيًا للغاية لدى الشباب الذين يتوجّهون أكثر فأكثر نحو العَلمانية والتشكيك في شرعية السياسيين. علاوة على ذلك، لا ينبغي النظر إلى العَلمانية كقوة معادية للدين بل يجدر اعتبارها فضاءً مفتوحًا يمكن أن يلتقي فيه الفاعلون الدينيون وغير الدينيين وأن يتفاعلوا فيما بينهم بشكلٍ محترم وبنّاء. وينحو الكثير من الفاعلين الدينيين إلى التصريح بحقائق وآراء يعتبرونها قطعية، وهذا الصنف من التصريحات يساهم في تغذية النزاعات في حين أنه من الضروري، عكس ذلك، أن يتمّ التحلي بالاعتدال فيها بغية تأسيس فضاء للحوار. ويمكن للحوار اللاإقصائي أن يقلّص من النزاعات والعنف تمامًا كالأمم الديمقراطية التي تنأى عن شنّ حروب فيما بينها. والشباب الذين يلتحقون بداعش يمثّلون نموذجا لنقص الإدماج الاجتماعي الذي يمسّ بالخصوص الأجيال الشابة، حيث يدفعهم إلى ذلك غياب فضاء آمن ومهيكل داخل مجتمعاتهم. علاوة على ذلك، تكون لديهم حساسية خاصة إزاء الأهداف التي يسعون لتحقيقها، وبناءً عليه، ينبغي على الجماعات الدينية أن تكون قادرة على الفعل الاستباقي بغية توفير فضاءات آمنة للشباب من أجل التعبير عن آرائهم

وأن يؤخذوا على محمل الجدّ. على سبيل المثال، ينبغي أن يكون الفاعلون المسلمون قادرين على الإجابة على تساؤلات معقّدة حول الشعور بالهُوية والانتماء الاجتماعي، والثقافي، والجغرافي التي يطرحها الشباب. كما شرح الدكتور محمد السنوسي أنه مباشرة قبل ماراتون بوسطن بالولايات المتحدة الأمريكية، ثار مرتكب هذه الهجمات جوهر تسارنييف (Dzhokhar Tsarnaev) في مسجد من أجل النقاش بشكل حادّ مع إمام أشاد بمارتن لوثر كينغ. وتمّ إقصاء تسارنييف بعد ذلك من هذه الجماعة وانتهى به الأمر إلى الالتحاق بتنظيم الدولة، حيث جذبه الشعور بالإدماج الذي عُرض عليه. يُبرز هذا المثال الدور الذي تلعبه الجماعات في طريق التطرّف. في الواقع، يمكن أن يجد الشباب المتطرّف الشعور بالانتماء إلى جماعة في تنظيم الدولة إذا ما تعرّضوا للإقصاء من انتماءاتهم الأصلية. ويُبرز هذا المثال بوضوح قدرة الجماعات الدينية كدافع للسلم أو العنف. ولذا ينبغي أن تراعي البرامج الدينية للحوار مع الشباب هذا الجانب لأنّ أفق مستقبل يتميّز بالسلم يبدأ أوّلا لدى الشباب.

شددت الدكتورة تانيا بافنهولز (Thania Paffenholz) على كون مشكل العنف متجذر في عامل مشترك وهو الإقصاء. علاوة على ذلك، يمكن أن تنضاف آثار نفسانية على غرار الشعور باليأس والظلم أو بالتعرّض للحرمان من الحقوق إلى مشاعر حقيقية أو وهمية بالإقصاء وفي النهاية يمكن أن تزيد من قدرته على التخريب. ولذا فإنه يقع على عاتق مختلف الهيئات والزعامات الدينية ذاتها أن تكون قادرة على التعرّف على هذه الأصناف من اليأس والانشغال بها بغية إيجاد حلول لبناء مجتمع قادر على رصد هذه المشاكل المشتركة. في الواقع، لوحظ أنّ ازدياد أعداد مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي مترابطة مع تصاعد التطرّف الديني. ويشكّل جمع الشباب من خلفيات دينية مختلفة على المستوى القاعدي حول مشاكل معيّنة على غرار شبكات التواصل الاجتماعي مثالًا يبرز كيف أن التكنولوجيات الجديدة والدين يمكن أن تقي من الخلافات العنيفة وأن تزيد من الشعور بالانتماء والمشاركة الإدماجية. فشبكات التواصل الاجتماعي تمثّل حالة تشابه ممتاز مع المشاكل التي يواجهها الدين. في الواقع، تشتغل شبكات التواصل الاجتماعي كخلايا مغلقة يتمّ إنشاؤها بلوغاريتميات تعمل استنادا لميولاتنا، أي أحكامنا المسبقة الخاصة بنا إزاء الغير.

ونتيجة لذلك، لا يعدّ الإدماج في حدّ ذاته كافيًا؛ في المقابل يعزّز الإدماج التشاركي من الشعور بالإدماج ويسمح بإشراك الشباب في هذه المسائل. وتمثّل المبادرة الجديدة التي أطلقتها في المملكة المتحدة في 2010 منظمة قضايا إيمانية (Faith Matters) تحت عنوان "مساجد صديقة للنساء" نموذجًا للإدماج التشاركي الذي يشجّع على الحوار الديني.

تستند هذه المبادرة لخمسة معايير: فضاء صلاة خاصّ بالنساء، ومكاتب ونشاطات للنساء (على غرار حضانة للأطفال أو دورات تدريبية أو إرشادية للنساء)، وإمام يكون متاحًا وصول النساء إليه (أو فقيهة دينية)، وإدماج النساء في عملية اتخاذ القرار وفي لجان المساجد. في الخلاصة، يمكن تلخيص الدور الذي يمكن أن يلعبه الدين في ترقية السلم والوقاية من العنف في ثلاث نقاط. أولا، ينبغي أن يواجه رجال الدين والدوائر الدينية بشكل عميق وحقيقي تقاليد العنف الموجودة في أديانهم قبل التفكير في الأصناف الأخرى من العنف. ثانيا، ينبغي القيام بعمل كبير من أجل الإدماج التشاركي لاسيما على مستوى الشباب بغية التقليل من الإقصاء. وأخيرا، ينبغي أن يصبح مشروع تواصل شامل ودائم حول التأثير الديني والإدماج والمشاركة أولوية في حل النزاعات. إنّ عمل الخير والترويج للسلام ليسا كافيين. لذا ينبغي التعويل على مشاركة إدماجية مؤطّرة بتواصل مكثّف على المسألة من أجل مجابهة المحادثات الملغومة، والترويج للعنف والتطرّف.

انظر أيضا:
https://www.cordoue.ch/publications-mega/contributions/693-mediation-perspectives-peace-conflict-and-mediation-in-islam

Fondation Cordoue de Genève
Chemin des Vignes 2bis
1209 Genève - Switzerland

facebook: cordoba.foundation/
twitter: Cordoba_Geneva
linkedin: cordoba-foundation-of-geneva-4a5300a0

العنوان البريدي
Case postale 360
1211 Genève 19 - Switzerland

T +41 22 734 15 03
E info@cordoue.ch
W www.cordoue.ch

إدعم المؤسسة

Banque Cantonale de Genève (BCGE)
IBAN CH96 0078 8000 T326 9664 3
BIC/SWIFT BCGECHGGXXX